و « منع اي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية اللبنانية » (البند الثالث) ·

وبين البنود التي تتحدث صراحة عن الغاء الوجود الفلسطيني المسلح وبين مقدمة المشروع التي تشير الى اتفاقي الرياض والقاهرة وما يعنيه ذلك ضمنا من اقرار بشرعية الوجود الفلسطيني المسلح، برز مجال واسع لتفسيرات متناقضة لمضمون الصيغة ، واعلن ثلاثة نواب شاركوا في اعمال اللجنة (رشيد الصلح ، حسن الرفاعي ، كاظم الخليل) ان مشروع الصيغة لا يلغي اتفاق القاهرة · واتسع نطاق النقاش حول هذه النقطة في اليوم التالي ٤/٢٤ ، فأعلن بيار الجميل ان مشروع الصيغة لم يتناول اتفاق القاهرة لا سلبا ولا ايجابا ، وتهرب كميل شمعون من الاجابة المباشرة قائلا « اقرأوا تفهموا » ··أما خارج النطاق اللبناني فقد جرت الامور على شكل مختلف تركز على رفض الصيغة ، فأعلنت الحركة الوطنية رفضها للصيغة ككل مؤكدة ان اللجنة التي وضعتها « تمثل فريقا واحدا » وحذرت المس بالوجود الفلسطيني الذي « يستمد شرعيته من الاتفاقيات » ، واعلن الحزب التقدمي الاشتراكي ان « وجهة نظر وحيدة سيطرت على لجنة ال ١٣ » ، واعلن بشير الجميل بالمقابل رفضه لحل مليشيات « الجبهة اللبنانية » لان « الحاجة الى المليشيات تنتفي فور انهاء الوجود الفلسطيني المسلح على الاراضي اللبنانية كافة » · وفي حمى هذا الجدل اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان رسمي ، انها حريصة على وحدة لبنان ، وعلى اتفاق القاهرة في نفس الوقت ، واكدت ان الاتفاقيات التي اكتسبت شرعيتها في مؤتمرات عربية لا تفسخ من جانب واحد ·

اجتمعت اللجنة النيابية الموسعة صباح ٤/٢٥ لتناقش الصيغة ، وقد اقرها ٢٦ نائبا من اصل ٢٩ حضروا الاجتماع ، بعد ان أدخلوا عليها تعديلات طفيفة ولكنها هامة · ففي البند الذي يشير الى اتفاق الرياض ويرفق ذلك بعبارة (جمع الاسلحة) اتفق على تعديل يقول (ومنها جمع الاسلحة) ، واعتبر ذلك بمثابة اعتراف غير مباشر ببقاء اتفاق القاهرة، الذي يشير اليه اتفاق الرياض جنبا الى جنب مع موضوع جمع الاسلحة الثقيلة ، كأحد الشروط التي وضعت انذاك لانهاء الحرب اللبنانية · كذلك حذفت من النص عبارة كانت تشير الى (مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك) وهي مقررات كانت تدعو في حينه الى (وقف العمليات العسكرية) غير النظامية ضد اسرائيل · وعقد الرئيس كامل الاسعد فور انتهاء اعمال اللجنة ندوة صحافية أعلن فيها ان المجلس النيابي اللبناني لا يستطيع الغاء اتفاق القاهرة لان ذلك من صلاحية السلطة التنفيذية الممثلة برئيس الجمهورية والحكومة ، وصدر في نفس اليوم بيان عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تضمن ثلاث قضايا : الحرص على الوفاق اللبناني ، والتمسك باتفاق القاهرة ، واعلان الاستعداد لبحث تنظيم العلاقات بين المقاومة والسلطة بعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان · ودعمت سوريا موقف المقاومة هذا بعد لقاء بين الرئيس حافظ الاسد وياسر عرفات (٤/٢٦) جرى التأكيد فيه على ان اتفاقي القاهرة وشتورا ينظمان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية · وفي ٢٧ نيسان اجتمع المجلس النيابي اللبناني في جلسة رسمية، ووافق على الصيغة بأغلبية ٧٤ نائبا بعد ان أدخل عليها تعديلا جديدا يشير الى « الالتزام » بمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة (التي تتضمن اتفاق القاهرة) ·

ويلاحظ أن لجنة الـ ١٣ التي وضعت الصيغة ، واللجنة النيابية الموسعة التي اعتمدتها ، وجلسة المجلس النيابي التي اقرتها ، تمت كلها دون تدوين محاضر